مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Journal of Social Sciences and Humanities
المجلد: 15/ العـدد: 02 (2025)،
ص 772 - 792

# أثر سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م على المشيخات المحلية في الجزائر."مشيخة مجانة أنموذجا".

د.صماري بوبكر [1-*] أ .العايب هبة [2-]
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
boubaker.sammari@univ-bba.dz
استاد محاضر ب laiebhiba55@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/10/14 تاريخ القبول: 2025/11/24 تاريخ النشر: 2025/12/15

**ملخص:**

تطور مفهوم المشيخات المحلية كمؤسسة إدارية للمجال القبلي عبر مختلف الفترات وفق خاصية التوارث والتنظيم القبلي الموالي للسلطة الحاكمة، من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مثال من هذه المشيخات وهي مشيخة مجانة التي تعود جذورها لقلعة بني عباس إمارة أولاد مقران إحدى الأسر الكبيرة ذات النفوذ التي تبوأت أدوارا هامة خلال الفترة العثمانية كما كان لها تفاعل مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية خاصة فترة الإمبراطورية الفرنسية الثانية ( 1852م .1870م) قبل أن تتعرض دعامتها الاجتماعية "أسرة المقراني" لعمليات تقويض وتفتيت في سياق إلغاء نظام المكاتب العربية أما تجليات النظام المدني .

تهدف الدراسة إلى تبيان تداعيات سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية سنة 1870م على المشيخات المحلية في الجزائر اخذين مشيخة مجانة مثالا على ذلك وما أفرزته من نتائج وانعكاسات جراء لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تهجير قبائل الحشم وتوطين معمري الألزاس واللورين الأمر الذي أخذت تغييرات في البنية الاجتماعية و الاقتصادية لسكان المنطقة ولمشيخة مجانة وفق منهج تاريخي تحليلي مقارن .

الكلمات المفتاحية : المشيخات المحلية – الجزائر- مجانة – المكاتب العربية- الإمبراطورية الفرنسية الثانية .

* المؤلف المرسل: صماري بوبكر، الإيميل: boubaker.sammari@univ-bba.dz



CC BY NC

**Abstract:**

The concept of local chieftaincies (Mashiakhat) evolved as an administrative institution for the tribal domain across different periods, based on the characteristic of hereditary succession and the tribal organization loyal to the ruling power. From this standpoint, this study attempts to shed light on an example of these chieftaincies: the Mijana Chieftaincy (Mashiakhat Majana).

The roots of this chieftaincy trace back to the Qalaa of Beni Abbas (Kalâa des Beni Abbès), the Emirate of Awlad Muqran (Ouled Mokrane), one of the great influential families that held significant roles during the Ottoman period. This family also interacted with the French colonial administration, particularly during the period of the Second French Empire (1852–1870), before its social cornerstone, the "Muqrani family," was subjected to dismantling and fragmentation in the context of abolishing the system of the Arab Bureaus (Bureaux Arabes) and the emergence of the civil system.

The study aims to demonstrate the repercussions of the fall of the Second French Empire in 1870 on the local chieftaincies in Algeria, taking the Mijana Chieftaincy as an example. It will examine the consequences and effects resulting from the colonial administration's resort to the displacement of the Hachem tribes and the settlement of colonists from Alsace and Lorraine. This led to changes in the social and economic structure of the region's inhabitants and the Mijana Chieftaincy, employing a historical, analytical, and comparative methodology.

Key words: local chieftaincies; Mashiakha; the Arab Bureaus; Mijana; Algeria; the Second French Empire

مقدمة:

شهدت فترة حكم الإمبراطورية الفرنسية الثانية تغيرات عميقة أحدثتها ثورة 1848م على الساحة الفرنسية بانتخاب نابليون الثالث رئيسا للجمهورية وإعلانه للنظام الإمبراطوري سنة1852م بعد الانقلاب على الجمهورية الثانية، هذا التغيير على مستوى دولة المتربول كان له انعكاساته على الجزائر

المستعمرة، التي لطالما شكلت مسألة إدارة وتسيير الجزائريين أهمية كبيرة لدى منظري السياسة الاستعمارية، رغم الطابع القهري الذي اتسمت به توسعات الاحتلال، قد حاولت الإدارة الفرنسية بناءا على المعطيات حول الجزائريين قبل الغزو استغلال توجه بعض الأعيان من الأهالي والاستفادة منهم في خدمة الأمن في مناطقهم من خلال فهم المنظور الصوصيولوجي للمجتمع الجزائري والتوغل داخله بمعرفة نقطة ضعف المشيخات المحلية منتهجة سياسة الموازنة المتمثلة في تقديم الدعم لبعض الزعامات على حساب أخرى ودعم بعض شيوخ الطرق الدينية واستمالتهم لصفها، بادئ الأمر عملت الإدارة الاستعمارية على توظيف الزعامات المحلية بقيادة الأسر النافذة التي قبلت التعاون معها بمحاكاة السلم الإداري الذي كان أساس دولة الأمير عبد القادر مع استحداث منصب " الباش أغا " بنفس صلاحيات الخليفة ومنحه "حق البرنس" بعد إعلانه الولاء للإدارة الفرنسية حتى يتسنى لها مد مشروعها الاستعماري في كافة أرجاء الجزائر . لتبدأ بعدها عملية المحو التدريجي لهذه المشيخات المحلية.

سنة 1870م سنة هامة في تاريخ الجزائر بعد تحول النظام العسكري الذي سادها ما يقارب الأربعين (40) سنة تزامنا مع تأسيس الجمهورية الثالثة في فرنسا بعد سقوط حكومة نابليون الثالث وانهيار الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م الأمر الذي أحدث تحولا كبيرا في المشهد السياسي للمتربول (الدولة الأم فرنسا) مما خلف تداعيات كبيرة على ممتلكاتها الاستعمارية، خاصة الجزائر التي عرفت فراغا في السلطة على المستوى المحلي للمشيخات المحلية لتنتقل قيادة الجزائر إلى يد المستوطنين وخاصة بعد سنة 1871م إثر انتفاضة المقراني بمشيخة مجانة.

الإشكالية:

كيف أثر سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م على مشيخة مجانة وإلى حد بلغ عمق هذا التأثير في سلطتها وعلاقتها بالإدارة الفرنسية .

أولا : المشيخات المحلية في الجزائر : أدوات للسيطرة أم هياكل وسيطة ؟

وجب علينا أن نعرج على تعريف المشيخات المحلية في الجزائر وطبيعة علاقتها بالسلطة الحاكمة لمعرفة أبرز التغييرات التي طرأت عليها خلال فترة الإمبراطورية الفرنسية الثانية، في اللغة: ورد مصطلح شيخ لغة هو الشخص الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب جمعه: أشياخ وشيوخ وشيخة ومشيخة (منظور، 1992)وجاء في الصحاح المشيخة مَشِيخة، مَشْيَخة بفتح الميم والياء بوزن متربة (مفعلة) وجمعها مشايخ، مشيوخا، والشياخة (الرازي، 1994)ولغويا منصب شيخ موضع ممارسة السلطة. (الله، 2011) أما اصطلاحا "المشيخة" لفظ يحمل معنى خاص يرتبط بالأستاذية، أو الوظيفة أو الرئاسة، في الغرب الإسلامي اتخذت معنى المجلس أو الجماعة وهي مظهر الولاء الاجتماعي الذي يحمل خصائص

اجتماعية واقتصادية تعتبر مؤسسة المشيخة بنية محكمة التنظيم بواسطة القانون المكتوب والعرفي، تراكمت وتأسست عبر الحقب والأجيال حيث مواكبة تطور الإنسان داخل الجماعة الاجتماعية (برنشيك، 1988) يعود قدمها مرحلة ما قبل الدولة حال المجتمعات البدائية ذات التنظيم الاجتماعي القبلي الشيخ رئيس القوم غالبا يكون أكبر أفراد القبيلة سنا وحكمة وهو الأمير والقائد، هؤلاء الشيوخ هم الذين يتولون شؤون القبائل الجبلية والعشائر البدوية يتولى كل منهم دوار أو عرش أو دشرة وقد تتعدى سلطة الشيخ عدة قبائل كما انه أصبح يتعامل مباشرة مع الباي أو خليفته حيث كانت زعامة القبيلة قبل القرن ( 10هـ /16م) تمنح لأي شيخ من القبيلة رغم غياب قاعدة محددة للزعامة (معاشي، 2014). فالقبيلة هي المجال الإداري والمشيخة هي المؤسسة المسيرة له .

توزعت المشيخات في الجزائر (بايلك الشرق) في العهد العثماني (لطرش، 2022): على أربعة أقسام القسم الشرقي يضم موطن الحنانشة و وادي الزناتي، عامر الشراقة أبرز زعمائه شيوخ الحنانشة والقسم المالي الممتد من عنابة إلى بجاية يتزعم حكام فرجيوة، أما القسم الغربي الممتد من سطيف إلى جبال البيبان وقرى بني منصور بقيادة أولاد مقران ( مشيخة مجانة ) والصحراء هي الجزء الجنوبي مشيخة بن قانة والدواودة .

هذه المؤسسة المتمثلة جذورها في أفراد كبار العائلات التي يعرف الرأي العام بتفوقها بقيت قائمة في العصر الحديث في المغرب العربي باسم الجماعة وكانت أهميتها تتعلق بوجود حكومة مركزية قوية وخير مثال نسقطه على هذا التعريف أسرة " آل مقران " وعلاقتها بالسلطة الحاكمة سواء الدولة العثمانية في الفترة العثمانية أو علاقتها بالحكومة الفرنسية في العهد الاستعماري الفرنسي ومنه فقوة المشيخة تتعلق بوجود حكومة مركزية تضعف ثم تعود لأن تظهر من جديد بقوة عند تقلص سلطة الدولة الحاكمة لسبب أو بآخر فالاستقراء التاريخي يبين لنا أن إمارة بني عباس التي كانت في أوج قوتها في العهد العثماني والتي كانت سلمية ثم توترت هذه العلاقة فتراجع دور المشيخة ثم قويت مرة أخرى في ظل الحكومة الفرنسية ثم سرعان ما عادت لتضعف مرة أخرى بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية وقيام الحكم المدني وتم تقويض سلطتها بعد انتفاضة المقراني.

ثانيا: رؤية نابليون الثالث للجزائر بين الطموح الإمبراطوري والمملكة العربية

ابتداءً من 6 فبراير 1863م، أعلن الإمبراطور رسميًا التوجهات الجديدة لسياسته، وذكر في رسالة موجهة إلى المارشال بيليسييه: «الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي مملكة عربية». ومصطلح "مملكة عربية" ليس جديدًا، ولكن في هذا الإعلان، يشير إلى سياسة "محبة للسكان الأصليين" أو "محبة للعرب" من جانب الإمبراطور ت: "لبرنامج يتلخص في كلمات قليلةكسب تعاطف

العرب من خلال أعمال إيجابية، جذب مستوطنين جدد بأمثلة من الازدهار الحقيقي بين القدامى، واستخدام موارد أفريقيا في المنتجات والبشر؛ الوصول بذلك إلى تقليل جيشنا ونفقاتنا."(3, 1865)

جاه السكان الأصليين أنه سيحقق بالسلم ما حققه عمه نابليون الأول بالسيف (طرشون، 2017)، و قد ذكر في رسالته:

أن فرنسا ورثت أيضاً عن الثورة فكرة أن سيادة الشعوب تكمن في الأمة. منذ الحملة على مصر، وبشكل أكبر في الجزائر يطرح السؤال حول ما إذا كان العرب يشكلون أمة أم لا، وما إذا كانت هذه الأمة قادرة، بحركتها الذاتية، على الوصول إلى الحضارة. وفي هذا التوتر بين "المهمة الحضارية" التي تضطلع بها فرنسا والاعتراف بالواقع الوطني العربي، الذي تشجعه وتحاربه في الوقت نفسه، تندرج، على مدار القرن، المشاريع المختلفة لـ "مملكة عربية" التي تم التلميح إليها تباعاً. وعلى مر الصفحات ودراسات الحالة، يتتبع هنري لورانس التطور الداخلي لنقاش ينتقل من الأنثروبولوجيا التاريخية لعصر التنوير إلى النظريات العرقية في نهاية القرن (Laurane, 1990) أن تكون الجزائر موحدة تمامًا تحت سلطته وسياسته.

المشاكل التي تسببت في فشل فكرة "المملكة العربية". أولاً، هناك المحاصيل السيئة بسبب سنوات الجفاف. وكانت الأمطار غير كافية للغاية في أعوام 1866 و 1867 و 1868 و 1869. مما تسبب في مجاعة وأمراض (كوليرا وتيفوس)، خاصة بين السكان العرب، الذين يعتمدون على الزراعة والمحاصيل. ونجا السكان المدنيون فقط، سواء كانوا فرنسيين أو أوروبيين. وعلى الرغم من دعم نابليون الثالث وإرساله اعتمادًا بقيمة 2.400.000 فرنك، إلا أن ذلك لم يحل الوضع.

سارع معارضو السياسة الإمبراطورية إلى التنديد بالنظام الحالي، الذي يرون أنه سبب هذه الأزمات الصحية والإنسانية والاجتماعية. وكانوا يؤيدون سياسة "استعمارية". أي سياسة لصالح الاستيطان الأوروبي على حساب السكان الأصليين. أي الاستيلاء على أراضيهم من أجل استعمار "كامل". وبالتالي، كانت هذه السياسة معاكسة لسياسة الإمبراطور نابليون الأكثر "محبة للسكان الأصليين."

سمح استفتاء 8 مايو 1870 م للفرنسيين بإعلان ما إذا كانوا يوافقون على النظام أو يعاقبونه، حيث كانت نسبة 83٪ في فرنسا الأم تؤيد الإمبراطورية الثانية مقابل 56٪ في الجزائر يعارضون النظام (Facon, 2025). وكان هذا انتصارًا للنظام والسياسة الإمبراطورية لنابليون الثالث. وعلى الرغم من ذلك، تدهورت صحة الإمبراطور ومنعته من الاستمرار في المشاركة في تنظيم الجزائر. مما ترك الوضع يتفاقم في البلاد، وسمح تدريجياً للحزب الاستعماري باكتساب الأهمية. وسمح المارشال باتريس ماك ماكموهان بالمزيد من المراسيم التي تلبي رغبات المستعمرين: أي تسهيل حصولهم على ممتلكات وأراضي المسلمين.

بادئ ذي بدء، ينظم إعلان قانون 3 مايو 1854 م دستور الجزائر الذي "يحكمه مرسوم من الإمبراطور" وبموجبه، كان لنابليون الثالث حرية إصلاح تنظيمه كما يراه مناسبًا. ولهذا السبب، قرر الإمبراطور في يونيو 1858م إنشاء إدارة جديدة تحت اسم وزارة الجزائر والمستعمرات (الله أ.، 2007)، بالإضافة إلى وزير الحرب، الموجود بالفعل. وسمحت وزارة الجزائر بإنشاء محافظات فرعية ومجالس عامة جديدة.

مشيخة مجانة قبل سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية:

على مستوى مشيخة مجانة من ناحية التظيم الإداري للمنطقة نلحظ أنه تمت إعادة تنظيم قيادة المقراني خلال شهر جانفي 1848 م (فركوس، 2013)

| القبائل التي كان يديرها مباشرة الخليفة: هاشم، مقدم، أولاد خلوف، أولاد سيدي موسى، دريعة الكسمر، تازورت، إدجراليل، منصورة، دار الحمزة، أولاد عباس، أولاد محمد عربية، دار البيضاء، بني عباس جبايلية، بلعيال، بني المهي، قاضي تلك القبائل هو: محمد الصغير بن سيدي السعيد | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قيادة بوسعادة و أولاد نايل :<br>قايد القيادة : محمد بن أحمد المقراني<br>القاضي : سي علي بن السعيد | قيادة أولاد دراج الغرابة:<br>القايد: سي علي بوزيد المقراني<br>قايد أولاد عدي: سي مسعود بن محمد الصغير<br>قايد (سرامة)<br>سي مختار بن بلقاسم<br>قايد ( مطارفة)<br>سي السعيد بن كرميش | قيادة أولاد ماضي : القايد : الصغير بورنان المقراني<br>القاضي : سي عبد الله بن غراس | قيادة ونوغة :<br>القايد : الحاج بدقة<br>القاضي : سي عثمان | قيادة بني عباس:<br>القايد: لخضر بن أحمد المقراني | قيادة أولاد طيار:<br>القايد : عبد الله بن بوزيد بورنان المقراني |

التقسيم للقبائل خلال سنتي 1846م . 1847م : (فركوس، غدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر، 2013)

سنة 1845م و 1846 م كان الخليفة المقراني في زيارة إلى هذا الجنرال في نفس التاريخ الذي أرسل فيه هذا التقرير (فركوس، ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر ، 2013).

| القبيلة التي لم تدفع الضريبة | الضريبة سنة 1845م ( فرنك ) | الضريبة سنة 1846م ( فرنك ) |
|---|---|---|
| أولاد ساسي | 4.500 | 3.000 |
| أولاد رحمة | 3.000 | 2.500 |
| أولاد رابح | 3.500 | 2.500 |
| أولاد حركات | 4.500 | 3.000 |
| المجموع | 27.000 | |

سنة 1846م تم تغيير توزيعات الأراضي حيث تم سحب أراضي أولاد نايل من قيادة الخليفة أحمد المقراني ووضعها تحت قيادة بلحرش الذي عين حديثا، وتم ضم أولاد زكري لقيادة بسكرة تحت سلطة قياد حديثي التعيين (قايد، 2013) وقبلها سنة 1841 م تم تعيين بن الشيخ بوضياف بن بوراس قايدا، بعدما تخلى عن حزب الأمير عبد القادر، فالقوات الاستعمارية دون مشورة الخليفة عينته وهو ما اعتبره دوسا على صلاحياته. (قايد، المقراني، 2013)

ثالثا: تداعيات سقوط الإمبراطورية افرنسية الثانية ( ت: 1870م) على مشيخة مجانة.

الآثار الاجتماعية و الاقتصادية:

1- آليات تفكيك سلطة المشيخات المحلية ودمجها في النظام الإداري الاستعماري -مشيخة مجانة أنموذجا.

في الفترة ما بين: 1863 م إلى 1887م بعد تطبيق قانون السيناتوس كونسلت تمت على إثره إعادة تنظيم خريطة المشيخة جغرافيا حيث أنه قد تم تفكيك البنية المقرانية بعد تحويلها إلى شتات قبلي اندثرت معه الهوية المجالية لأحد أهم الزعامات المحلية واختفت بعدها تسمية إلى مقران من الخارطة الاجتماعية والسياسية لمشيخة مجانة نتيجة سياسية منتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي عملت على تقويض سلطتها تدريجيا، حيث تم تكسير عظام الكون فيدراليات القبلية مثل أولاد مقران

وتحويلها إلى شتات اجتماعي وعقاري وبعد تفكيكها تم الانتقال من القبيلة الموسعة إلى الدوار وهو التقسيم الذي نتج عن تفكيك مساحات جراء تقسيم المجتمع الريفي.

النظام العسكري كان حريصا على الاحتفاظ بصفة تميز "القياد" وهي "رجال حرب" رغم كونهم موظفين في البايلك بتعبئة الفرق وقياد القوم في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية كرست الظرفية السياسية وعملت على إعادة تشكيل المخزن في صورة "صف" موال لفرنسا مؤلف من قبائل تتمتع بامتيازات غير أن هذه الأمنية في الواقع لم تكن سوى إعادة تشكيل زمالات "السبايس" (اجرون، 2007)، حيث ساد النظام الإقطاعي وكانت العائلات كبيرة وبعض الأفراد ذوي الأصول النبيلة قد بسطوا نفوذهم على مساحات ترابية متفاوتة، قام الجنرالات الفرنسيون باقتفاء ضلال السياسة التركية في هذا الشأن فقامت بالاعتراف بتلك القيادات الأهلية الواسعة وتعزيز تلك "الشياخات" الموروثة أبا عن جد وإن اقتضى الأمر استبدال شخص بأخر أو معارضة صف تقليدي بآخر، وانتهجت سياسة "الموازنة" المتمثلة في تقديم دعم لشيوخ طائفة تارة وشيوخ طائفة معارضة لها تارة أخرى ببعث روح العداوة المتأصلة منذ غابر الأزمنة بين تلك العائلات الإقطاعية وكذا الكراهية المتبادلة بين "الأجواد" "نبلاء السيف" والمرابطين "نبلاء العقيدة"، فالشعار السيادي المعروف لم يخلقه منطق السياسة الاستعمارية، بقدر ما كرسته العداوات التقليدية السائدة في المجتمع الأهلي، فالإجارة التركية أسست تنظيما قائما على ولاء المشيخات المحلية التي ترأسها العائلات الكبيرة وهو النظام الذي تصوره الجنرال "فالي" وطبقه الجنرال "نيقريي" الذي عمل على تطبيق إدارة مباشرة، في منطقة الشرق القسنطيني، نظام شبيه بنظام الحماية قاد هذا النظام القادة العسكريون من قدماء المكاتب العربية (اجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، 2007).

سمح قانون السيناتوس كونسلت الصادر سنة 1863م بإحداث نقلة نوعية في المجال العقاري والاقتصادي وحتى الاجتماعي وكان بمثابة انقلاب على المنظومة التي قائمة في المجال المقراني منذ عهود واكبته تشريعات إدارية انتقلت بالضلع القسنطيني من " هوية مقرانية " إلى " هوية برايجية " عندما أسست المقاطعة الإدارية ( Conton ) برج بوعريريج والتي كانت تابعة للدائرة القضائية سطيف بعمالة قسنطينة التي أصبحت تتبعها القبائل التاريخية التي عاشت في الوعاء العقاري المقراني وهي القبائل التي تعمد قانون السيناتوس كونسلت 1863 م تقسيمها إلى وحدات إدارية هامشية متفاوتة الثروة والسكان عرفت ب: "دوار كومين" ( Douare Commune) وتمثلت عمليات تفكيك مشيخة مجانة في خمسة آليات هي: تحييز المجال، التفكيك، إعادة التركيب، طرد العنصر البشري الأصلي وتحطيم سبل العيش.

دعت الإمبراطورية الفرنسية الثانية ( 1852 م.1870م ) إلى دمج العنصر الجزائري في المنظومة الفرنسية بدل إلحاقه و مرت عملية تفكيك مشيخة مجانة وفق مرحلتين أساسيتين تخللتها الآليات السابقة وهي (زردة، 2021):

- قبل 1871م : تفكيك من منطلق ترابي . ضريبي تم خلاله فرض ضرائب عن طريق المكاتب العربية التي لعبت دورا هاما في تقويض سلطة عائلة المقراني ومن خلال إعادة تنظيم القبائل التابعة لقيادة برج بوعريريج .
- بعد 1871م: تفكيك وحدتها المؤسساتية وتحويلها إلى مجرد غبار أسري واجتماعي متناثر عديم القوة والمواجهة.

حيث عملت الإدارة الفرنسية على توجيه العصبية القبلية لديها وتعطيل دورها في مشيخة مجانة وفي بناء علاقات مع السلطة الحاكمة .

تم إضعاف المؤسسة المشيخية من خلال تأسيس مكتب برج بوعريريج وتنصيب قيادة عليا فيه في جانفي 1852م ومنه زرع قيادات محلية داخل المشيخة تعمل على السيطرة على ما بقي من القبائل تحت نفوذ المقرانيين المتمثلة في قبائل الحشم و المعاضيد وعياد وزمورة و بني عباس و ونوغة. منذ تأسيس المكاتب العربية الضابط دوماس 1844 م وبذلك تمت إعادة ترتيب الجماعات القبلية من خلال تنظيم إداري جديد يسمح بفرض الرقابة وعلى القبائل واستنزاف ثرواتها.

تم بعدها تقسيم الريف القسنطيني لثلاثة قسمات هي: قسمة قسنطينة وقسمة باتنة وقسمة سطيف حيث تم وضع مشيخة المقراني في قسمة سطيف تحت تسمية " قيادة برج بوعريرج " ضمن دائرة سطيف تظم واحد وعشرون (21) قيادة ضمن سياسة التفكيك المشيخي مع تقليص صلاحيات المقراني والضرائب التي كانت تمنح له كامتيازات و يعفى من بعضها الآخر .

على مستوى مشيخة مجانة تمت إعادة بناء خريطة المشيخة المقرانية (زردة، العقار و المدفع تفكيك ثنائية الارض و الانسان مشيخة المقراني أنموذجا ( 1844 / 1874م)، 2021)وإلحاق قبائل أولاد نايل وأولاد زكري وأولاد حركات وأولاد ساسي وأولاد عيسى و أولاد رابح بالمجال البسكري ومنعوا من التنقل إلى قسمة سطيف أما الجهة الغربية ( أولاد عيسى فقط تم إلحاقها بقسمة المدية) .

جدول يبين تقسيم القبائل على مستوى مشيخة مجانة بعد عملية التحيز جراء تطبيق سيناتوس كونسلت (زردة، العقار و المدفع تفكيك ثنائية الارض و الانسان مشيخة مالمقراني أنموذجا ( 184481874م)، 2021):

| القبيلة | الدواوير |
|---|---|

| | |
|---|---|
| قبيلة زمورة فككت بتاريخ 10 أفريل 1867م | دوار تسامرت، دوار زمورة . |
| قبيلة أولاد دراج فككت بتاريخ 13 أفريل 1967م | دوار المطارفة، دوار أولاد دهم ، دوار مرابطين الجرف، دوار أهل الدر، دوار كدية ويتلان سلمان، دوار براكطية، دوار وادي ولهة، دوار وادي قسمة |
| قبيلة أولاد ماضي فككت بتاريخ 17 مارس 1869م | دوار أولاد سي حملة، دوار أولاد عبد الحق، دوار أولاد معتوق و أولاد شلال |
| قبيلة مقدم فككت بتاريخ 25 جانفي 1868م | دوار حسناوة ،دوار أولاد حنيفي .دوار أولاد دحمان . |
| | دوار أولاد طير ، دوار سي عمر |

تقويض سلطة أسرة المقراني وتفتيت نفوذها في مشيخة مجانة .

شكلت الأسر العريقة والنافذة في الجزائر تحديًا ضمنيًا للسلطة الاستعمارية الفرنسية الساعية إلى بسط نفوذها الكامل على البلاد. وقد أدركت الإدارة الفرنسية مبكرًا أن ترسيخ دعائم الاستعمار والاستيطان يتطلب إضعاف هذه القوى المحلية التي تمتلك جذورًا عميقة في المجتمع وتأثيرًا واسعًا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه الأسر التي استهدفتها السياسات الفرنسية، تبرز أسرة المقراني في مشيخة مجانة كنموذج دال على الاستراتيجيات المتبعة لتقويض السلطات المحلية التقليدية من خلال وضع العناصر الخطرة على مرأى أعيين المكاتب العربية حيث يذكر منظر السانسيمونية أوربان (عبيد، 2014 ): " كل القوى الحية في المجتمع لا بد أن نروضها تقبل سيطرتنا شاءت ذلك أم أبت من رجال الدين الذين يشكلون فئات المقاومة والمحافظين الحاقدين علينا " يقول أيضا في ذات السياق: "كل الضربات التي وجهناها لهم (الأهالي) منذ الاحتلال كانت ترويضا لهم على تمثل القوة مثلما خضعوا لها تحت سلطة الأتراك " كما دعا إلى دحر السكان إلى الصحراء، إبعادا لزعمائهم عن التأثير على عامة الشعب تجنبا للمقاومات التي أرهقت كاهل الحكومة الفرنسية، دعمت فرنسا هذه الأفكار وطبقتها عن طريق مصادرة الأراضي وفرض الضرائب المرهقة.

خص تفتيت الأسر النافذة من أرستقراطيين وعسكريين وأسر عريقة سابقا وذلك بتعويضها بشيوخ القبائل والقياد والأعوان، وقبائل أخرى من اختيار فرنسا بناءا على مبدأ الإخلاص والولاء في خدمتها فقال: " إن الحياة العسكرية في إطار الفيالق المنضوية رسميا تحت الإدارة الاستعمارية تشكل محطة تجريب لاختيار شيوخ القبائل والقياد والأعوان، الأكفاء التي تحكم الكتائب الأهلية..... فنقلص بذلك نفوذ الارستقراطيين العسكريين بنفس الدور الذي قلصت به الإصلاحات في مجال التعليم و خطر رجال

الدين" (عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1870/1833، دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجربة توماس (اسماعيل ) اوربان و أثرها على الجزائر، 2013).

مثال الأسر التي تشتت تلك التي تؤول إليها المشيخة القبلية، تدهورت حالة العائلات البورجوازية في الجزائر قبل 1830م منهم عائلة: أل يحي والى الكبابيطي و ابن العنابي وآل عمر ألقبي و "آل العمالي " و " آل بن قشوط " وغيرها منذ البدايات الأولي للاحتلال الفرنسي للجزائر كما يمكن إضافة " آل خوجة " و " " آل ابن المرابط" و " آل مصطفى باشا " .

من خلال ضرب الملكية الجماعية والعمل على تحويلها إلى ملكية فردية تسهل عملية انتقالها للمعمرين وخاصة الفرنسيين منهم من ذلك ما ورد في رسالة 1863م : يجب أخذ أرض القبيلة وتقسيمها على شعوبها (الفرق/ والدواوير) على أن يدرج الولاة في عملية تقسيمها على كل الأفراد وتمليكها إياهم ملكية مطلقة فيتصرفوا فيها بحرية كما يشاءون، جراء هذه السياسة أصبح أحفاد العائلات الارستقراطية المشار إليها سابقا في أمس الحاجة إلى المساعدة بعد فقدان الأرض والثروة وتعتمد إدارة الاحتلال إفقارها و إذلالها فتحولت إلى عائلات يمد أبنائها أيديهم إلى المستعمر بغية المساعدة (هلايلي، 2015) .

هذه الإستراتيجية في القضاء على نفوذ الأسر الحاكمة عملت على تحويل وظائفها إلى مجرد ألقاب شرفية كما رأينا مع محمد المقراني حيث قامت فرنسا بتعيينه بعد وفاة والده أحمد المقراني في رتبة " باشاغا " بدل منحه لقب " خليفة " الذي منحته لوالده في هذا أعرب عضو الارستقراطية اتجاه الإدارة الفرنسية بقوله: " أنكم تضحون بنا نحن " الأجاويد " الذين ساعدناكم و لا نزال نساعدكم رغم كل مجهوداتنا والدماء التي أزهقناها من أجلكم فلم نترك لأبنائنا الكرامة التي خلفها لنا أجدادنا " (اجرون ش.)، تم الحد من نفوذ هذه الفئة وانكماش سلطتها ونفوذها مما أدى إلى القضاء على الفئة التي تعتبر الوسيط الأساسي لدى الإدارة الاستعمارية الأمر الذي أقره أوربان بقوله: " لم ندرك حين كنا نطارد هذه الأشباح " الإقطاع، الارستقراطية " إننا كنا نقوم بتفكيك أنظمة المجتمع الأهلي وحين أردنا التأثير على ذلك المجتمع اكتشفنا أننا لا نملك زمام أموره فلم نعد نواجه مجتمعا بل أفرادا معزولين عن بعضهم نتيجة ذلك حرمنا من الوسطاء الذين يبلغون نوايانا وينفذون أوامرنا و يمكنوننا من التعرف على حاجيات السكان واتجاهاتهم". (اجرون ش.، الجزائريون المسلمون و فرنسا، 2007)

الملاحظ أنه لم يحدث اختفاء لفئة اجتماعية ما، بل إن ما حدث أنما استبدال بعض كبار ملاكي الأراضي بآخرين من كبار حائزي الأرض الذين أثروا شراء أرض الفلاحين الفقراء وشكلوا بورجوازية ريفية مسيطرة من وجهة نظر اقتصادية فقط تمتلك 50/ 100هكتار أو أزيد، فئة انتهازية حافظت على نفوذها.

انتفاضة المقراني 1871م كان لها انعكاسات اجتماعية عميقة في المجتمع الجزائري تزامنت مع تحولات سياسية دولية في دولة المترو بول " فرنسا " تتمثل في حرب فرنسا مع ألمانيا، ظهور حركة استعمارية موازية للحركة الاستيطانية بالجزائر من الناحية الاجتماعية وعلى مستوى إقليم مجانة ترك سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م وثورة المقراني بعدها 1871 م تتمثل في :

- تحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية أمثال المقراني وتم تفتيت عائلة المقران وتفكيك مشيخة مجانة بإعادة تنظيم قيادة المقرانيين في المسيلة قبل انتفاضة 1871م. (بيرم، 2020)
- تفكيك القبائل والانتقام منها بسبب دعمها للمقراني في انتفاضة 1871م وتشتيتها عن أوطانها بهدف عدم ترك فرص لانتفاضات مماثلة مثال هذا قبائل الحشم التي تم تهجيرها إثر تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت وبعد الانتفاضة، حيث اعتبرت فرنسا البدو الرحل خزان المقاومات لذا عملت على إفراغ المقاومات الشعبية من خزانها بتشتيت القبائل و ترحيلها .
- انهاء عملية التفكيك الاجتماعي والاقتصادي الذي شرعت فيه فرنسا منذ مرسوم 22 أفريل 1863م المعروف بقانون المجلس المشيخي المتعلق بالملكيات العقارية .
- القضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجامع الريفي في الجزائر حيث تم نقل قيادة المقراني والمكاتب العربية إلى قيادة البلديات المختلطة تحت تصرف سلطة المتصرفين الإداريين لتصبح برج بوعريريج بلدية مختلطة بعدما تم إلغاء المكتب العربي في برج بوعريريج واستبداله بالمفوضية المدنية برج بوعريريج .

ثانيا: الآثار الاقتصادية :

عقب ثورة المقراني 1871 م تم إلغاء المكتب العربي في برج بوعريريج(Bassa, 2002) واستبداله بالمفوضية المدنية في برج بوعريريج، تمت مصادرة الأراضي التابعة لأعضاء قبيلة هاشم واختفت عائلة المقراني التي قادت الانتفاضة تماما من الحياة العامة وسنة 1874 م أصدر الحاكم العام " شانزي " مرسوما حول تحويل دائرة برج بوعريريج إلى بلدية برج بوعريريج المختلطة و تم تقسيم هذه الوحدة الإدارية إلى ستة أقسام هي :

القسم الأول: تاغروت التابع للقرية الأوروبية تحت نفس الاسم
القسم الثاني: دوار بلدية تاغروت ومقاطعتي صدراته والسويرة
القسم الثالث: دوار سيدي مبارك و بير عيسى
القسم الرابع: دوار شادة
القسم الخامس: مجانة وعين سلطان
القسم السادس: العناصر بلدية و فصائل تسرة و بليمور .

- تم تحديد عدد أعضاء اللجنة البلدية بتعيين مفوض مدني ورئيس لجنة عمدة وسكرتير لجنة مدنية، كاتب فرنسي للقسم الأوروبي في عين تاغروت وعضوين فرنسيين وخمسة أعضاء فرنسيين أصليين كمساعدين في الأقسام. (Bassa، 2002)

الحقيقة أن مصادرة الأرض و ظهور الزراعة الرأسمالية واتساع الاقتصاد النقدي قد أدى إلى إفقار القبائل وتأثرت الارستقراطية و طبقة الفلاحين بالمثل الأولى فقدت سلطتها ومكانتها والثانية فقدت حق الإنتاج كما تعززت البروليتاريا الريفية بظهور بروليتاريا صناعية حديثة التكوين ببناء السكك الحديدية وفتح صناعة التعليب والأقمشة ووجدت تحت طبقة الخماسين فئة جديدة برمتها من الرجال الذين كانوا يعيشون على إحسان أقاربهم وأصدقائهم اغلبهم كانوا يملكون قطعة أرض صغيرة يزرعونها ببقول الفول ويربون الدواجن عليها عموما ينظر للوضع على أنه يرتبط بالإفقار العام للمجتمع المحلي مع ازدياد تدهور هذه البروليتاريا ممهدا باكتساح البنية الاستعمارية (الازرق، 1980)يكمن التناقض في الاستغلال الاقتصادي والتحايل السياسي الذي دمر وحدة القبيلة قد أحدث بين الجزائريين الوعي بوحدة المصير واستطاعت في النهاية أن تتخطى انقسامات ذات طبيعة اقتصادية – اجتماعية و أيديولوجية .

على مستوى مشيخة مجانة كان استرجاع الأراضي من قبل الدولة في ظل الجمهورية الثالثة مطلبا ثابتا للمعمرين الجزائريين الذين كانوا رغم كل ذلك من المناصرين للبرالية الاقتصادية فمنذ عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية عمل نابليون الثالث على تخفيف عبء التكاليف على الحكومة ممهدا للاستعمار الرأسمالي حيث تم التنازل لشركة جنيف ( la compagne Genevoise ) بسطيف على 20000 هكتار كما عملت هذه الأخيرة في انتزاع الأراضي من الأهالي مقابل أجرة خماسين وهكذا في سنة 1870م كانت أراضي شركة جنيف مسكونة من قبل 428 أوروبي كما اتهم معمرو سطيف الشركة بوضع خماسيها في وضعية قريبة من وضعية الاسترقاق .

في الزراعة بعد 1870م تمت العودة إلى الحبوب المتوسطية كونها الأكثر ملائمة (اجرون ش.، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير 1954م، 2008)، الأمر الذي عانت منه القبائل في المنطقة جراء سياسات التهجير والتوطين واختلاف البيئة من مناخ صحراوي في منطقة الحضنة إلى مناخ متوسطي في منطقة الشرق منطقة مشيخة مجانة التي كانوا يقطنونها كما أن تغير نمط الإنتاج الزراعي وتغير التنظيمات الإدارية وإلغاء نظام المشيخات وتحطيم نفوذ الأسر الحاكمة كلها كانت تغييرات لها تداعياتها على مختلف الجوانب.

التهجير والاستيطان على مستوى قيادة مجانة بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية إثر انتفاضة المقراني 1871م:

مصادرة الأراضي وتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعرريج (مجانة) كانتا ضمن نطاق انتشار انتفاضة المقراني 1871 نجم عنها مصادرة الأراضي التي لا توجد حولها دراسات كثيرة مرتبطة المقرانيين والانتفاضة خاصة في فترة سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية والمسألة تتعلق بالمهجرين من المقرانيين وقبائل الحشم من مواطنها بدائرة برج بوعرريج إلى منطقة الحضنة من جهة والهجرة القسرية التي مست قبائل الحضنة على إثر انطفاء فشل انتفاضة 1871م حيث كانت هناك نوعان من المصادرة (G.Baujade, 1891):

- مصادرة فردية: مست أملاك الأفراد الذين ساندوا المقرانيين وشاركوا في الثورة.
- مصادرة جماعية: لسكان العروش والدواوير الذين أرغموا على دفع أراضيهم الجيدة لسلطة الاحتلال بصفة ضريبة حربية جماعية إلزامية، لدرجة رهن الأملاك والأثاث .

اعتبرت مدينة مسلمة بكامل أهاليها مع المنتفضين إلى جانب المقراني وهي أعمال عدائية بالنسبة للحكومة الفرنسية ففرضت عليهم غرامات مالية تم تسديدها على كل دوار وقبيلة ومنذ 1874م صدر قرار مصادرة الأملاك والأراضي التي قدرت مساحتها ب: 1200 هكتار وغرامة مالية قدرت ب: 38980 فرنك بعد ما كانت 4827 في البداية (بيرم، حرية المصادرة و التهجير بمنطقة الحضنة و برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871، 2022).

يمكن أن تلخص مجموع الفرق التي تم تهجيرها في الجدول الآتي (بيرم، حرية المصادرة و التهجير بمنطقة الحضنة و برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871، 2022) :

| الفرق | نمط الهجرة | العدد و الوجهة |
|---|---|---|
| فرقة السوامع | هجرة طوعية | 400خيمة نحو بسكرة و باتنة |
| فرقة المطارفة | | 700خيمة نحو أولاد خلوف و سور الغزلان |
| فرقة أولاد عيسى | | 170 خيمة نحو باتنة |
| عرش أولاد ماضي | | 200 خيمة نحو سور الغزلان |
| أولاد سيدي إبراهيم | | 50 خيمة نحو ونوغة . |

كما تم تهجير قبائل الحشم برج بوعريريج إلى مناطق مختلفة بصفة قسرية يلخصها في الجدول الآتي (بيرم، حرية المصادرة و التهجير بمنطقة الحضنة و برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871، 2022) :

| قبائل الحشم | الفرق | العدد و المساحات التي تم توطينها |
|---|---|---|
| حشم مجانة | مقدم، مجانة، أولاد خليف، دار زيتون، بوكشاطة، القرية، حسناوة، خروبة | 526 نسمة على 8211هكتار |
| حشم العناصر | حناشة، أولاد شنيتي، مقدم، بليمور، أولاد خلوف، أولاد رياح ، بومرقد ، العناصر سنارة | 485نسمة على 10988 هكتار |
| حشم سيدي مبارك | عين تاغروت، شويحة التابعة لقيادة زمورة، بن أحمد، علوينة، سيدي مبارك ريغا، زمورة، أولاد عكر | 280عنصر على 8541 هكتار |
| حشم صنادة | مزيطة ، سيدي موسى، مجانة، أولاد عجيل، الدواير | 223 عنصر على 6598 هكتار |
| المجموع | مجموع الأراضي 34649 هكتار | |

سنة 1870 م لم تكن هناك ممتلكات في حوزة الدولة تصلح للاستيطان فكانت الثورة في تلك المنطقة مواتية بما انها تسمح للحكومة أن تجدد ممتلكاتها لتضعها في متناول المعمرين الجدد بما أن ممتلكات من كل نوع قد صودرت لأنها كانت ملك القبائل والأهالي الذين قاموا بأعمال عدائية و قد صرح " كوليج دي فرانس" بقوله " انكبت فرنسا التي اقتطعت من جسدها منطقة الألزاس و اللورين على شؤون مستعمرتها وارتبطت بها أكثر بعد أن أهملتها نوعا ما وجاء القانون الذي صدر بعد ضياع تلك المنطقة لتعويض أهلها بمائة ألف هكتار (غرانميزون، 2008)في المستعمرة تم منحها لمعمرين الألزاس واللورين الذين قطنوا منطقة مجانة وما يجاورها حيث ورد في أحد الوثائق الأرشيفية في أرشيف أكس اون بروفنس) البحار (43/250 ,عريضة شكوى لأعيان مجانة صادرة بتاريخ 13 مارس 1888 م بنسختين عربية وفرنسية جاءت بعد عودة سكان قبائل الحشم الذين تم تهجيرهم إلى منطقة الحضنة نتيجة ثورة المقراني 1871م ومنحهم أراضي اقل خصوبة والحجز الجماعي على ممتلكاتهم وقد وصفت الوثيقة الظروف الصعبة التي عاشها سكان مجانة في منطقة الحضنة (مسيف والشلال ...) والتي دفعتهم للعودة إلى أراضيهم بقولهم" "رجعنا كامل وصرنا عايشين.

رابعا: التحولات السياسية والإدارية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وأثرها على مشيخة مجانة

1-زوال سلطة المكاتب العربية والتنظيم الإداري الجديد في ظل الجمهورية الثالثة

لم يحظ احتلال الجزائر بإجماع حول طبيعة النظام الذي سيتم إنشاؤه. فبينما ظلّت نيّة الاستعمار قائمة، لم تُحدّد أشكال الإدارة والتسيير بشكل واضح، خاصة وأن فرنسا واجهت مشاكل داخلية وخارجية خطيرة ملكية يوليو 1830-1848 م ، ثورة الجمهورية الثانية عام 1848م ، حرب الدفاع الوطني 1870-1871م ولهذا السبب، دارت تكهنات عديدة حول الشكل الذي يجب أن يتخذه الاستعمار: مستعمرة استيطان، مملكة عربية، مقاطعة فرنسية، أم وحدة إدارية مستقلة؟ .

من بين أهم التأثيرات التي نجمت جراء سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م، القضاء على سلطة المكاتب العربية والنظام العسكري الذي استبدل بالنظام المدني وفق ما جاء في مصادر فرنسية بتصريحات:

إنها ليست محاكمة ل : " ماكموهان " ، ولا ل : " كافينياك " ، ولا ل : " لاموريسيير "، ولا للعديد من الشخصيات العظيمة والجميلة الأخرى التي يفتخر بها تاريخ الجزائر، بل هي محاكمة المكاتب العربية، ولا شيء سوى المكاتب العربية، وسأضيف أن هذه المحاكمة ليست موجهة للضباط بالمعنى الدقيق لهذه الإدارة، بل للمؤسسة نفسها وممارسات هذه المؤسسة (Thuillier، 1878). تحميل المكاتب العربية مسؤولية الانتفاضات(Thuillier, 1878) .

حيث حكم الأتراك، لم تكن الجزائر سوى فسيفساء من اتحادات قبلية متفاوتة الأهمية، تبعاً لعدد القبائل التي يضمها كل منها. تقاسمت عدة عائلات كبيرة أراضي مقاطعاتنا الثلاث الحالية، لكنها لم تستطع أبداً ممارسة سلطة مضمونة الاستمرار، لأن العائلات الكبيرة كانت في مواجهة عائلات منافسة مستعدة دائماً لإزاحتها. من هذا المنظور،إن أمكننا تقديم مقاربة بين الإقطاعية الأوروبية والإقطاعية العربية في الجزائر فيمكن العودة إلى اسم النظام الاقطاعي الذي كان أطلق على التطور المرتبط بانهيار السلطة المركزية في الدولة وظهر ما يعرف بالعقد الإقطاعي لما كانت ملكية الأرض هي أساس العلاقات في ظل الظاهرة الإقطاعية فإنه تم تنظيم الملكية على أساس التعاقد ما نتج عنه صيغة إقطاعية (العدوي، 1961).

إذا كان حلول النظام المدني تهديداً بـ الخراب للنظام العسكري وقد كان النظام العسكري، المدرك تماماً لمشاعر ونوايا المقراني تجاه النظام المدني، ربما لم يكن مستاءً على الإطلاق من ترك عبء انتفاضة صغيرة لهذا الأخير. باش آغا المقراني - بافتراض هذه الفرضية - كان بالتالي يخدم مصالح النظام المدان، الذي كان يأمل، علاوة على ذلك، في وقف الحركة بكلمة واحدة، عندما يتم إثبات فعالية تدخله بشكل كاف; لم يؤمن بالسقوط النهائي للإمبراطورية، وكان المقراني يتجهز للثورة وكانت المكاتب العربية على علم بهذا و لم تتخذ أي إجراءات لمنعه (Thuillier، 1878).

2-تجليات النظام المدني و تأثيره على المشيخة والجزائر عامة .

ولدت الديكتاتورية العسكرية ثم المدينة في الجزائر من حرب غزو و ترسخت بعدها لمقتضيات قيل أنها مصيرية لفعل الاحتلال والمسالمة فالدولة الفرنسية ديكتاتورية وهو ما عرف ب : " نظام السيف "، في الجزائر هناك مجموعتان متقاتلتان، مهمة الحاكم العام هي الحفاظ على الحالة التي تجعل من المعمرين مجموعة غالبة والمستعمرين مجموعة مغلوبة واستمرار حالة الاستثناء لذلك تحرر الحاكم العام من القواعد الدستورية السارية في فرنسا .

تواصل النظام العسكري في الجزائر طوال المدة ما بين 1834م . 1879م عدا بعض الفترات النادرة والقصيرة في ظل الجمهورية الفرنسية الثانية والإمبراطورية الفرنسية الثانية، وبعد 1879م جاء لأول مرة حاكم مدني دون تغيير صلاحياته رغم أنه مثل سابقيه منحت له أيضا إمكانية اعتقال الأهالي أو فرض غرامات على أملاكهم جماعيا أو مصادرة أملاكهم مهما كان الأمر الصادر بتاريخ 15 أفريل 1845م من تأثيره على تنظيم المعمرين في الأراضي المحتلة إلا أنه لم يغير الكثير، النظام العام الساري هناك بما أن العسكريين احتفظوا بصلاحياتهم في المناطق العربية التي تعادل نسبة 99% من التراب الجزائري .

بتاريخ 9 مارس 1870م تمت الموافقة على مشروع تطبيق الحكم المدني في الجزائر وموافقة المستوطنين في الجزائر بعد تحقيق اللجنة والتحقيق الذي قام به راندون يون 5 ماي 1869م استجابة لضغط المعمرين الذي شكل فيه اللوبي دعامات قوية فكان النظام المدني قائما على إلغاء المكاتب العربية (بوعزيز، 2007).

القرار الذي صدر بتاريخ 9. ديسمبر 1848م الذي لم يعد يعترف سوى بالمناطق المدنية والعسكرية ولا في المناطق المزدوجة، فقط القانون الساري في المناطق التي يقطنها أوروبيون تغير واقتراح من القانون العادي وتحت سلطة مدني عموما لم يأت ذلك الإصلاح بجديد في حياة السكان ولم يحسن ظروفهم مهما اختلفت المنطقة بقوا على ظروفهم (غرانميزون، 2008).

سنة 1870 م لم تكن هناك ممتلكات في حوزة الدولة تصلح للاستيطان فكانت الثورة في تلك المنطقة مواتية بما أنها سمحت للحكومة أن تحدد ممتلكاتها كي تضعها في متناول المعمرين الجدد بما أن ممتلكات كل نوع صودرت لأنها كانت ملك القبائل أو الأهالي الذين قاموا بأعمال عدائية كما صدر عن كوليغ دي فرانس " college de France "بقوله "لقد انكبت فرنسا التي اقتلعت من جسدها منطقة منطقة الألزاس و الورين على شؤون مستعمرتها وارتبطت بها أكثر بعد أن أهملتها نوعا ما وجاء قانون الذي صدر بعد ضياع تلك المنطقة لتعويض أهلها بمائة ألف هكتار في المستعمرة "

خلف سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية فراغا في السلطة أدى إلى تغيير النظام السياسي في فرنسا بإقامة الجمهورية الفرنسية الثالثة و هو الأمر الذي احدث بدوره فراغا في السلطة على المستوى المحلي في

الجزائر حيث كانت المشيخات تتعامل بشكل مباشر مع الإدارة التي عينتها الإمبراطورية وكان عليهم التعامل مع الحاكم المدني دليل ذلك قول المقراني: لمن ألجأ اليوم؟ إلى الحاكم المدني؟ "رغم أن إدارة الاحتلال قد اتخذت جملة من الإجراءات منذ نظام المكاتب الإدارية إلا أن هنا خاصيتين كانتا وراء تشكيل الرابطة البلدية والامتداد الواسع لها وحدود تقسيمها الإداري فالمشروع ليس طبيعة الأشياء بل الوضع المحلي والتقاليد القديمة (GRectanuwald, 1923) يذهبان أيضا للقول "أننا لم نجد في الجزائر عند الاحتلال لدى السكان المسلمين هذه الوحدة الإقليمية (البلدية) التي تجمع الأفراد الذين تربطهم مصلحة مشتركة والتي تشكل البلدية كما لا يمكننا أن نرى شيئا في القرية وإذا قلنا أن القرية تمثل الحياة البلدية بمنطقة القبائل فإن هذا مبالغ فيه"(GRectanuwald, 1923) ، جانفي 1869 امتد التنظيم البلدي إلى كل أراضي الكم المدني وأخذت البلديات اسم البلديات كاملة الصلاحيات وفي أراضي الحكم العسكري أنشأت البلديات المختلطة وهي مراكز مختلطة (يسكنها الأهالي ويمثلون الأغلبية والمستوطنون وعددهم غير كاف ليصبح الإقليم بلدية كاملة الصلاحيات منذ 1870 م .

بعد انتفاضة المقراني 1871 م ظهر نمط جديد للبلديات وهو البلديات المختلطة في الإقليم المدني بموجب قرار 24 فبراير 1870م عمدت إدارة الاحتلال في تنفيذ سياسة الإلحاق التام إلى غالية إصدار قانون 5 أفريل 1884م الخاص بالبلديات كاملة الصلاحية ذات الأغلبية الأوروبية والأقلية الجزائرية وتلاه مرسوم 7 أفريل 1844م المتعلق بانتخاب الممثلين أما قانون 24 ديسمبر 1902م فقد تضمن تقسيما إداريا جديدا وهو خلق أراضي الجنوب تكريسا لسياسة الإلحاق ودمج الأهالي في الإدارة الاستعمارية تطبيقا للمرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م .تلتها القوانين 1919- 1947م فترة شهدت إنشاء الكثير من الهياكل والمؤسسات التي أولت أهمية للإدارة الأهلية.

قبل التغلغل الفرنسي في الجزائر كانت " الجمعة " وهي عبارة عن جمعيات تقليدية من كبار القبيلة قام نابليون الثالث بإضفاء الطابع الرسمي عليها في عام 1863م في معرض حديثه عن قانون مجلس الشيوخ لعام 1863م، فبمجرد منحها ملكية أراضيها يجب أن تمنح "الدواوير" المشكلة بهذه الطريقة صفة الشخصية المدينة تشترط وتتصرف باسم المجتمع الجديد الناجم عن تفكك القبيلة، هكذا تم إضفاء الطابع الرسمي على اجتماعات الأعيان لتصبح "الجمعة" تمثيل للمصلحة الجماعية التي ستلعب دورا مشابها للمجالس البلدية حيث كانت "الجمعة" أو "الجمعيات" بعدما تم إضفاء الطابع الرسمي عليها من قبل نابليون الثالث لتعمل كتشكيلات للمصلحة الجماعية مما يمكن "الدواوير" المشكلة حديثا من العمل ككيانات مدينة .(collette, 1991) .

خاتمة:

في الختام، يمكن القول إن دراسة مشيخة مجانة تقدم نموذجًا مصغرًا لفهم التحولات التي شهدتها الجزائر خلال فترة مهمة من تاريخها. تبرز خلالها تفاعلات القوى المحلية والاستعمارية، وأشكال المقاومة التي نشأت في مواجهة الهيمنة الأجنبية، والتداعيات بعيدة المدى لهذه التفاعلات على المجتمع الجزائري. إن فهم تاريخ هذه المشيخة يسهم في إثراء معرفتنا بالتاريخ الوطني الجزائري وتعميق فهمنا لعمليات التغير الاجتماعي والسياسي في ظل الاستعمار

خلف سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية اثارا عميقة على مستوى المشيخات المحلية منها مشيخة " مجانة " حيث أزال القوى المحلية التي كانت تمسك زمام القيادة بزوال سلطة أسرة المقراني، لتتغير البنية الاجتماعية ذات الطبيعة القبيلة لفترات ممتدة في القدم. إذ ساهم تقويض سلطة " أسرة المقراني " وتفتيت نفوذها الاجتماعي في تحطيم وحدة القبيلة و بالتالي تشتيت المجتمع الجزائري .

ساهم سقوط الإمبراطورية الفرنسية أيضا في زوال سلطة المكاتب العربية عجل بتطبيق النظام المدني الجديد على المشيخة الأمر الذي أدى إلى تحول التنظيم الإداري بالانتقال إلى بلدية برج بوعريريج المختلطة .

على الصعيد الاقتصادي ساهم سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية ( 1870م) في ظهور الزراعة الرأسمالية واتساع الاقتصاد النقدي مما أدى إلى إفقار القبائل وتأثرت الارستقراطية وطبقة الفلاحين ، الأولى فقدت سلطتها ومكانتها والثانية فقدت حق الإنتاج كما تعززت البروليتاريا الريفية بظهور بروليتاريا صناعية حديثة التكوين و كلها تغييرات تساهم في تردي أوضاع الجزائريين على مستوى المشيخة وسوء المستوى المعيشي لهم جراء سياسات المصادرة والتهجير الممارسة عليهم.

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر:


1) 3, L. N. (1865). *Lettre sur la politique de la France en Algérie.* Paris , France : imprimerie impérial .

2) Bassa, M. V. (2002). *Les Village de haut Plateauxsétéfiènes, les village sont présentédans les circonserption des commune s mixtel Oest , leNord K LEst , le sud.* sétife : Amicale de haut Plateauxde sétif Devoire de mémoire .

3) collette, E. (1991). *etre caid dans LAlgérié coloniale ,.* Paris: Instituts de recherches et D études sur le monde Arabe et Musulman du centre nationale de la recherche scientifique quai Anatale .

4) Facon, L. (2025, 4 5). Consulté le 4 5, 2025, sur Colonitation : lalgérie et l idée d un royaume arabe sous le second Empire de 1870/1852: http://www.fmgacmt.org/memoiresJetsavoirs/secondJempirejdesbureaux arabes_au_royaume_arabe_le_projet_de_napoleon_ii_pour_lalgerie/lalgerie_et -dun-royaume-

5) G.Baujade. (1891). *note chronologique pourservice a l histoire de l occupation Francaicedans la region d Aumale 1887.* paris : RAF.

6) GRectanuwald, M. e. (1923). *Traité élém, entaire de légistation Algirienne* (éd. 3). Paris: L Algerie organisation politique et administrative.

7) Laurane, H. (1990). *Le Royaume impossible , la France et le genècse du monde Arabe .* paris , france : Amond colin .

8) Thuillier, E. (1878). *Le Royume Arabe devant leJurydeconstantine.* paris: bibliothèque nationale Imprimés , typographie , Arobert , E,T,C P.

9) اجرون ,ش .ر .(2007) .الجزائريون المسلمون و فرنسا (éd. )طبعة خاصة ) .(Vol. 1 ,م .ح .بكلي (.Trad ,الجزائر : دار رائد للكتاب .

10) اجرون ,ش .ر .الجزائريون المسلمون و فرنسا (éd. 1871/1919)طبعة خاصة ) .(Vol. 1 ,م .ح .بكلي (.Trad , الجزائر :دار رائد للكتاب .

11) اجرون ,ش .ر .(2007) .الجزائريون المسلمون و فرنسا (éd. )طبعة خاصة ) .(Vol. 1 ,م .ح .بكلي (.Trad ,الجزائر , الجزائر :دار رائد للكتاب .

12) اجرون ,ش .ر .(2007) .الجزائريون المسلمون و فرنسا ) .(Vol. 1)م .ح .بكلي (.Trad ,الجزائر :دار رائد للكتاب .

13) اجرون ,ش .ر .(2008) .تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م الى اندلاع حرب التحرير 1954م .(Vol. 2) الجزائر ,الجزائر :دار الامة .

14) الازرق ,م .(1980) .نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي -السياسي .(éd)الطبعة العربية الاولى ) .(س .كرم (.Trad ,بيروت ,لبنان :مؤسسة الابحاث العربية .

15) البحار ,ا .ا .FRANOM : GGA _M.I. (43/250) .

16) الرازي ,م .ب .(1994) .مختار الصحاح (1, Éd.) .(1 .éd)بيروت ,لبنان :دار الكتب العلمية .

17) العدوي ,أ .إ .(1961) .المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى .القاهرة /مصر ,مصر :دار المعرفة .

18) الله ,أ .ا .(2007) .أبحاث و اراء في تاريخ الجزائر .(éd)طبعة خاصة .(الجزائر :دار البصائر .

19) الله ,أ .ح .(2011) .المعجم الوسيط .مصر ,مصر :مكتبة الشروق .

20) برنشيك ,ر .(1988) .تاريخ افريقيا في العهد الحفصي من القرن 13الى نهاية القرن ) .(éd. 1, Vol. 2) 15ح . الساحلي (.Trad ,بيروت ,لبنان :دار الغرب الاسلامي .

21) بوعزيز ,ي .(2007) .سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية .1830/1954الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .

22) بيرم ,ك .(2022) .حرية المصادرة و التهجير بمنطقة الحضنة و برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني .1871الثورة الجزائرية و إشكاليات قضايا الذاكرة .(p. 10/11)المسيلة :سلسلة منشورات مخبر الدراسات و البحث في الثورة الجزائرية .

23) بيرم ,ك .(2020) .وضع قبائل إقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871في ضوء الارشيف الفرنسي .مجلة الابراهيمي للاداب و العلوم الانسانية .19/20/23 ,

24) زردة ,ت .ب .(2021) .العقار و المدفع تفكيك ثنائية الأرض و الانسان مشيخة المقراني أنموذجا 184481874)م .(éd. 1) (الجزائر ,الجزائر :دار خيال للنشر .

25) زردة ,ت .ب .(2021) .العقار و المدفع تفكيك ثنائية الارض و الانسان مشيخة المقراني أنموذجا / 1844 ) 1874م .(الجزائر :دار خيال للنشر .

26) زردة ,ت .ب .(2021) .العقار و المدفع تفكيك ثنائية الارض و الانسان مشيخة مالمقراني أنموذجا 184481874 )م .(الجزائر :دار خيال للنشر .

27) طرشون ,ن .(2017) .سياسة نابليون الثالث الحربية .مجلة دراسات و أبحاث .2 ,(26) 8 ,

28) عبيد ,م .(2013) .الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر 1833/1870، دراسة في مشاريع و نشاط السانسيمونيين بمصر و تجربة توماس )اسماعيل (اوربان و أثرها على الجزائر .الجزائر ,الجزائر :دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع .

29) عبيد ,م , 2014) .جوان .(1نشاط السانسيمونيين في مصر 1833/1836م .مجلة متيجة للعلوم الانسانية , 88/95.

30) غرانميزون ,أ .ل .(2008) .الاستعمار ، الابادة ، تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية .éd)طبعة خاصة ) .(ن . بوزيد (.Trad ,الجزائر :دار الرائد للكتاب .

31) فركوس ,ص .(2013) .ادارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر .الجزائر :دار البصائر الجديدة .

32) فركوس ,ص .(2013) .إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر .الجزائر :دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع .

33) فركوس ,ص .(2013) .غدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر .الجزائر :دار البصائر الجديدة للنشر و التوزيع .

34) قايد ,م .(2013) .المقراني ) .(éd. 1)س .بربارة (.Trad ,الجزائر ,الجزائر :منشورات ميموني .

35) قايد ,م .(2013) .المقراني) .س .بربارة (.Trad ,الجزائر :منشورات ميموني .

36) لطرش ,ح .(2022) .دور المشيخة في مد النفوذ العثماني بالجزائر خلال القرنين /18 )م 19م .(الهجرة و اليات تعمير الريف الجزائري خلال القرن .(p. 17/18) 18أم البواقي /الجزائر :جامعة العربي بن مهيدي أ أم البواقي .

37) معاشي ,ج .(2014) .الاسر الحاكمة في ياايلك الشرق الجزائري من القرن 10ه16//م .الى 15ه 19/م .قسنطينة , الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .

38) منظور ,م .ا .(1992) .لسان العرب .بيروت ,لبنان :دار إحياء التراث .

39) هلايلي ,ح .(2015) .إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الافريقية . مجلة عصور الجديدة .147 ,